تتمثل الأهداف التعليمية للمقياس في:

- المام الطالب بأهم التطورات الخاصة بالبيئة الدولية والفاعلين الأساسيين في السوق الدولي؛
- ادراك أهمية تفعيل دور الدولة في ظل الاقتصاد المنفتح لتدعيم تنافسية المؤسسات دوليا؛
- التعرّف على المفاهيم المتعلقة بالتسويق الدولي وخصوصياته مقارنة بالتسويق المحلي؛
- التعرف على الفرص التي يتيحها تطوير نشاط التسويق دوليا والمخاطر الناجمة عنه؛
- تسليط الضوء على خصوصيات دراسات للأسواق الأجنبية ومصادر المعلومات المعتمدة؛
- التعرّف على الخيارات الاستراتيجية الممكنة لتطوير نشاط التسويق الدولي وكيفية إعداد استراتيجيات المزيج التسويقي وفق خيار التكييف أو التنميط أو التنميط المكيف؛
- إدراك ضرورة مراعاة الاختلافات الثقافية بالمفهوم الواسع في قرارات التسويق الدولي.

اعترف العديد من الاقتصاديين مثل سميث، ريكاردو وبرودل أن **الرأسمالية لا يمكن أن تتطور فقط في الحدود الوطنية** وإنما ستكون بحاجة إلى **توسيع أسواقها خارج الحدود الوطنية والعمل في أكثر من مجال نشاطي** بحثا عن **النمو والتوسع وتعظيم الأرباح.**

الأطراف الأساسية الفاعلة في السوق الدولي:

تتمثل الأطراف الأساسية الفاعلة في السوق الدولي بشكل مباشر وغير مباشر في:

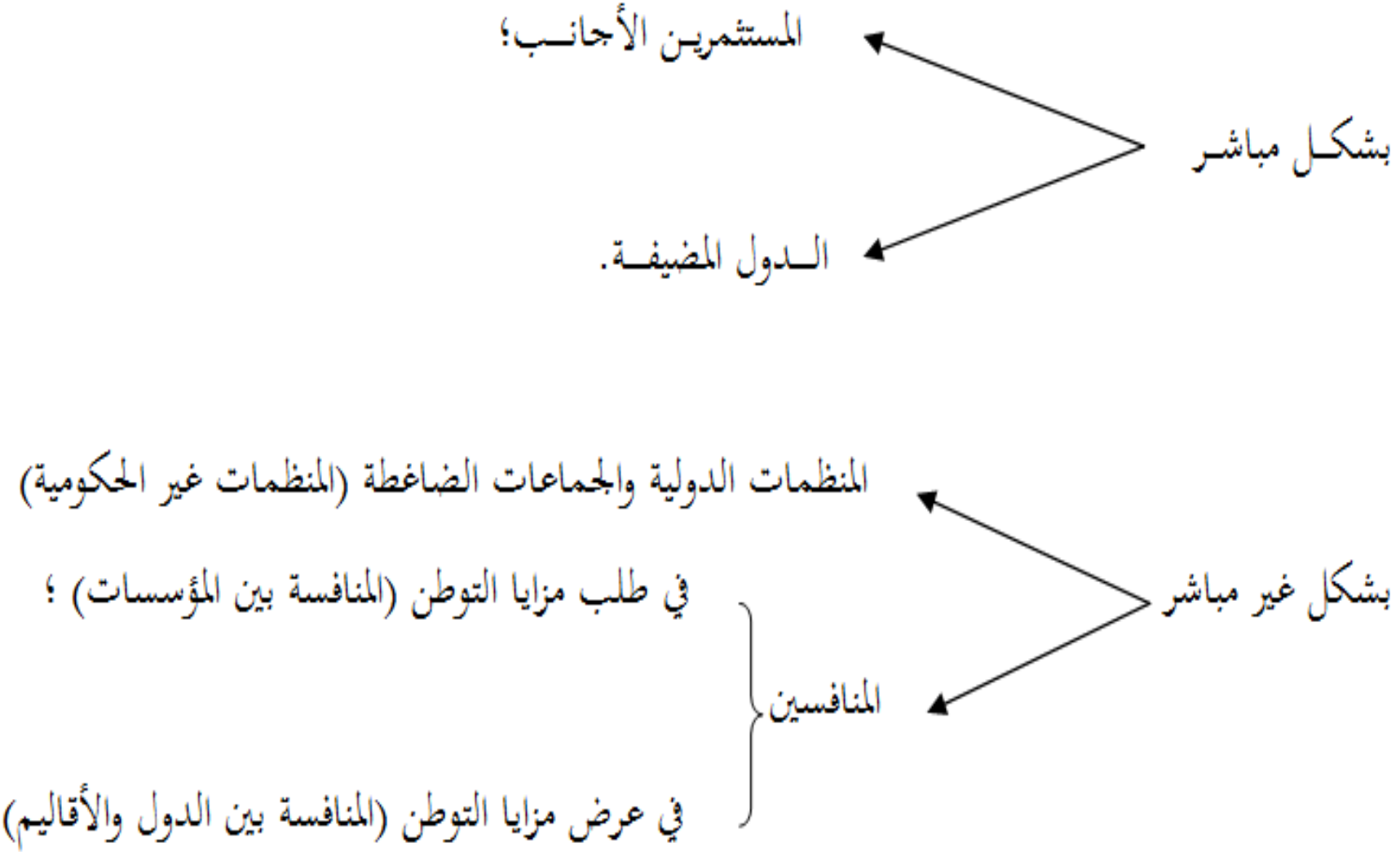

المستثمرين الأجانب: يعتبرون المعنيين الأوائل بأنشطة التدويل، **تتعدد أبعادهم الجغرافية** (دولية، جهوية أو عالمية) وخصائصهم (**الحجم والعمالة والتكنولوجيا** المطبقة بالإضافة إلى طبيعة هؤلاء المستثمرين إذا كانوا من **القطاع العام أو الخاص**).

تمثل **الناقل** الرئيسي لرؤوس الأموال والتكنولوجيات والمنتجات الوسيطة عن طريق **الاستثمار الأجنبي المباشر**. وكان عدد فروعها في الخارج في تزايد، حيث سجّل فقط ثلاثة فروع في المتوسط للشركة الأم الواحدة خلال 60نات وتطور العدد إلى5 تقريبا خلال 80نات وإلى أكثر من10 فروع منذ 2000، مع تسجيل 60000 FMN و800000 فرع أجنبي في 2001 وتجاوز عدد هذه الشركات 83000 وفروعها 850000 فرعا أجنبيا في 2015 حسب تقارير الأونكتاد.

الدول المضيفة: يضطر أيّ مستثمر أجنبي أن يتعامل مع البلد المضيف بشكل مباشر، لأنه من الضروري أن يحصل على **ترخيص للدخول والسماح بمزاولة نشاط معين** بمجرد أن يقرر الخوض في عملية التدويل. **فالدول لا تزال تلعب الدور المحوري في ادارة النشاط الاقتصادي داخليا ومع العالم الخارجي**، ولو أن درجة التدخل والتأثير وأيضا الأدوات المعتمدة للتدخل تختلف من فترة لأخرى ومن دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتم تبنيه.

لا يمكن أن نتصور دولة محايدة أمام دخول وخروج السلع والخدمات والمستثمرين، وإنما **تتدخل بتحديد القوانين والاجراءات التي تنظم هذه التدفقات بالشكل الذي يحقق أهدافها المتعلقة بتوازن ميزان المدفوعات والتنمية**.

المنافسين: لا يتفاعل المستثمر الأجنبي والبلد المضيف في السوق الدولي بمعزل عن المستثمرين الآخرين والبلدان الأخرى كمنافسين، حيث **يتنافس المستثمرين الأجانب في السوق الدولي حول استغلال أفضل الفرص المتاحة في الأسواق الدولية وكذلك الحصص السوقية**، فالمؤسسات الرائدة والمتحدية تتسابق في طلب الاستفادة من أفضل مزايا التوطن.

كما **تتنافس الدول في الاستقطاب والاستفادة من أفضل المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها المستثمرين الأجانب**، وبالتالي فهي **تتنافس في عرض مزايا أفضل لتدعيم جاذبيتها الاقتصادية** بإحداث تعديلات أو تغيير في منظومتها القانونية والتنظيمية وعرض بنى تحتية ونوعية حياة تسمح بإرضاء متطلبات المستثمر الأجنبي.

كخلاصة القول، هناك **منافسة بين المؤسسات في طلب مزايا التوطن**، حيث أن كل مؤسسة أجنبية تحاول الاستفادة بما استفاد به المنافس أو أكثر؛

وهناك **منافسة بين البلدان في عرض مزايا التوطن**، حيث أن كل بلد يحاول تقديم عروض أفضل من المنافسين فيما يخص مزايا التوطن لجلب المستثمرين .

الجماعات الضاغطة: تحاول ممارسة **الضغط على المؤسسات الاقتصادية الدولية للتأثير على سلوكياتها** أو **الضغط على الحكومات لإجبارها على تقنين بعض المعايير المتعلقة بإلزام المتعاملين باحترام الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**. وفي نفس الوقت تقوم **بإطلاق حملات تحسيسية نحو تصميم وإنتاج واستهلاك منتجات وخدمات مسؤولة (لا تضر بالمستهلك والمجتمع والبيئة)**.

-مثل الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الثنائية في مجال التجارة الدولية أو الاستثمار الأجنبي الملزمة للأطراف المتعاقدة (حول احترام قواعد المنشأ ومبدأ المعاملة بالمثل...)

-نقابات تناضل لحماية حقوق العامل مثل احترام عدد ساعات العمل، تحسين ظروف العمل، الأجر الكريم، الحق في العطلة المرضية، الحق في التمثيل النقابي والإضراب.

- حماية حقوق المستهلك بمراعاة معايير الجودة التقنية والصحية ومحاربة الغش والوعود الكاذبة.

- حماية البيئة التي يعيش فيها الإنسان والحيوان والغطاء النباتي لتفادي الاختلالات في الأنظمة أو الكائنات الحية عموما.

الفاعلين الآخرين في السوق الدولي:

- **منظمات أو هيئات ذات طابع تجاري :** خاصة " OMC"كهيئة مؤسساتية تلعب دور أساسي في تنظيم التجارة الدولية وتسهر على احترام الاتفاقيات متعددة الأطراف وتنظيم المفاوضات ومتابعة حركة التحرير للتجارة العالمية.
- **منظمات ذات طابع مالي:** مثل الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي اللذان يساهمان في اعادة التوازن في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء بتمويل العجز في بعض الدول شرط العمل بقواعد تتماشى مع العولمة (التحوّل لاقتصاد السوق).
- **تعدد التكتلات** والاتفاقيات الجهوية المدعمة للاستثمار والتبادل الدولي؛
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PME"** :لأنهم يلعبون دور المموّنين الدوليين للشركات الكبرى، كما أن قطاع التكنولوجيات الحديثة وصناعة السلع الكمالية يضم مؤسسات ذات شهرة دولية وبأحجام متواضعة.
- **المستهلكين العالميين:** اختيارهم للماركات العالمية ونمط معيشي متجانس، أو تفضيلهم للسلع ذات الجودة المقبولة بأسعار منخفضة كمحفز السلع دوليا.

تطور أدوار الأطراف الأساسية الفاعلة في السوق الدولية

والمتفق عليه أن **الطابع الدولي للعلاقات الاقتصادية**

عرف ثلاث مراحل متتالية دون تحديد تاريخ بداية مرحلة

معينة أو نهايتها بدقة وإنما يمكن اعتبار كل مرحلة عبارة عن

امتداد لمرحلة سابقة أو **تمهيد** لبروز مرحلة موالية نتيجة

التطورات المستمرة في البيئة الدولية.

تتمثل هذه المراحل في:

- تدويل الاقتصاد

“L’internationalisation de l’économie”

- تعدّد جنسيات الاقتصاد

“La multinationalisation de l’économie”

- عولمة الاقتصاد

“la mondialisation de l’économie”

1- مرحلة تدويل الاقتصاد: عرفت هذه المرحلة نشوء الاقتصاديات الوطنية ناتج عن تقسيم اقتصاد-عالم إلى دول-أمم منفتحة ببعضها البعض.

كان تبلور فكرة الوطنية كأساس للدولة الحديثة في القرنين17و18 حيث كان يسود مفهوم "اقتصاد-عالم"، أما الزوج اقتصاد وطني/ اقتصاد دولي فقد تأسس فقط منذ القرن 19.

يرتكز الاقتصاد الوطني على أربع محددات تميزه عن الاقتصاديات الأخرى

- **العملة أو الوحدة النقدية:** استعمال نفس العملة يدل على فضاء مستقل للتنظيم النقدي؛

السوق: الاقتصاد الوطني عبارة عن سوق مشترك وموحد (فضاء تجاري مستقل)

حركة عوامل الانتاج: تكون بحرية فقط داخل الحدود الاقليمية للبلد

القواعد والمعايير: فضاء تشكيل السياسات الاقتصادية مستقل عن الفضاءات الأخرى.

في هذه المرحلة، **تكاد تنحصر العمليات الدولية بين الاقتصاديات الوطنية على التبادل الدولي** والمنطق السائد آنذاك هو **منطق المزايا المقارنة والتخصص الدولي** (بسبب وضع القيود أمام حركة عوامل الانتاج)

تطورت هيكلة هذه المؤسسات من وضع:

مصلحة تصدير ← **تتعامل مع** **الأعوان التجاريين الأجانب**

إلى:

قسم تصدير ← **فروع بيع وتقديم خدمات في الخارج**

تتعامل بشكل مباشر مع

الأعوان التجاريين في البلدان المستهدفة

تم تسجيل في تلك الفترة تدويل بعض النشاطات الانتاجية وإن لم تكن بصفة منتشرة، حيث كانت هناك **مبادرات من طرف الشركات الأوروبية** في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 **بالبحث عن مواقع انتاجية خارج البلد الأصلي** التي أنشأت فروع في الو.م.أ في 1900 (مثل Philips و Néstlé)، إلا أن الأوضاع في الحربين عرقل نموها وتوسعها آنذاك لتستعيد نشاطها وتوسعها بعد ح.ع.II

2- مرحلة تعدد جنسيات الاقتصاد: عرفت هذه المرحلة تزايد تدفق IDE بشكل لم يسبق له مثيل بعد ح ع II (خلال الخمسينيات والستينيات)، مما أدى إلى تعقد إدارة العمليات الدولية من طرف الدول أمام التطور المستمر لش.م.ج وهيمنتها على مختلف النشاطات الاقتصادية مفرزة:

-- تداخل العلاقات بين المتعاملين المحليين والأجانب

-- وبين هذه الشركات والدول نتيجة تناقض أو تباعد المصالح بين الطرفان.

- **ما يمكن استخلاصه في هذه المرحلة:**

- **الصراع التنافسي بين الشركات**، بالاستجابة إلى **منطق الميزة التنافسية** المرتبطة بالقدرة على التحكم في مختلف المدخلات والمخرجات ؛ فقد **عرفت نشاطاتها تطورا بإنشاء فروع إنتاجية عديدة في الخارج** إلى جانب فروع البيع وتقديم الخدمات التي كانت موجودة من قبل للاستجابة لخصوصيات الطلب المحلي .

- تقلص مجال تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد داخل الاقليم، نتيجة ضرورة احترامها للالتزامات الدولية كونها عضو في مختلف المنظمات الدولية أو الجهوية التي تشجع عمليات التحرير للاقتصاد

- الصراع بين ش.م.ج والدول خاصة النامية، بسبب تناقض المصالح بينها وترجمة ذلك إلى سلوكيات عدائية

مرحلة عولمة الاقتصاد: شهدت هذه المرحلة منذ بداية 80نيات تغيرات في:

- وجهات نظر العديد من الدول تجاه الاستثمار الأجنبيي المباشر

- تنظيم وهيكلة ش.م.ج

فمن جهة، أصبحت الدول الأصلية تعبّر اليوم عن تخوفاتها من انتقال نشاطات هذه المؤسسات إلى الخارج، حيث يمثّل هذا الانتقال فقدانا لمناصب العمل وكذلك تحويل التكنولوجيا لصالح الدول المضيفة وهو ما قد يخلق خلل للانسجام في النسيج الصناعي.

أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة منها النامية، فقد أصبحت تمنح تسهيلات كثيرة لش.م.ج التي جاءت:

- كاعتراف للدور الذي تؤديه فيما يخص القدرات التي تتمتع بها في خلق قيمة مضافة عالية في البلدان التي تتواجد فروعها فيها، حيث أصبحت هذه الشركات تساهم في كل النشاطات التي تدخل في **سلسلة القيمة المضافة العامية (la chaine mondiale de la valeur ajoutée)** مثل الالكترونيك والسيارات.

كما ساهمت في **تحسين تنافسية صادرات** العديد من الدول النامية مثل الصين، المكسيك، كوريا الجنوبية، سنغافوراه ، تايوان وتايلندا "بفضل الاستثمار فيها.

ودول «**PECO**

»)

حيث انضمت سبع من هذه البلدان إلى قائمة البلدان ال20 المصدرة الأولى في العالم المستحوذة على أكثر من ¾ قيمة التجارة العالمية بزيادة حصتها في السوق الدولية خلال الفترة **1985/2000** و تطور هيكل صادراتها.

2- توسع دائرة اقتصاد السوق: بفضل **التحرير التدريجي للمبادلات** وأيضا بعض **القطاعات**، حيث عرف الاستثمار العام انخفاضا هاما لصالح الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والتي كانت تهيمن عليها الدولة وعرفت هذه الفترة انهيار المعسكر الشيوعي وجدار برلين وبالتالي انتقال العديد من الدول إلى اقتصاد السوق.

3- أزمة المديونية: للمديونية دورا هاما في تغير نظرة الدول النامية للاستثمار المباشر، حيث أن **تمويل العجز الداخلي لم يعد سهلا بالاعتماد على الاقتراض الخارجي نتيجة الاجراءات المشددة** من طرف الدول الدائنة بوساطة الصندوق النقدي الدولي ومشروطيته. ومن جهة أخرى، **لم تعد هذه الدول المدينة تهتم بهذا المصدر للتمويل الخارجي** كونه يعمق في أزمتها ولا يعالجها ولم يجنبها التبعية الاقتصادية التي كانت تتفاداها برفض التواجد الفعلي لش.م.ج **لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر**، وفي بعض الأحيان تستعين بهذا النوع من الاستثمارات كطريقة لتسديد الديون.

مثال واقعي عن **Henry Fordالذي قرّر في" 1919"** صنع سيارة **100٪ أمريكية** لإنتاج نموذجه "TS"

دشن مصنع ينتج فيه كل شيء كالحديد والزجاج،... إلا الكاوتشو يستورد من ماليزيا مؤقتا ولكن قام بزرع الأشجار في الو.م.أ.

ولكن أربعين سنة بعد ذلك، أصبحت تقوم "فورد" بعمليات دولية في التجارة والتموين من مختلف البلدان بتفكير مختلف بالبحث عن شراء المواد الأولية الأقل سعرا دون الاهتمام بالبلد الأصلي. وهو ما يعبر عن التحوّل في بُعد الأعمال التي كانت محلية بشكل حصري إلى أعمال وأنشطة دولية.

في هذا السياق، يمكن القول أن المؤسسات لم تعد كيانات منعزلة في بعض المناطق في العالم، وإنما **كيانات تتفاعل دوليا** وهو ما جعلها تتصف **بالاعتماد المتبادل** في اقتصاد معولم (مندمج)، والمستهلك هو المستفيد بشكل مستمر من **العرض الوفير وشبه تواجده الدائم**.

مثال عن الاقتصاد المندمج:

يمكن لأمريكي أن يذهب للعمل بسيارة مصممة في ألمانيا، تم تركيبها في المكسيك، تحتوي على مكونات من اليابان والتي استعملت مواد أولية مستوردة من تايوان أو ماليزيا. هذا المستهلك يشتري البنزين من محطة الخدمات البريطانية التي اشترت البترول من دولة افريقية وتم نقله بأنبوب صنع في اليونان.

إذن الانفتاح المتزايد للاقتصاديات **يفرض تطوير وتفعيل أكثر لدور الدول بالشكل الذي يمكنها من تدعيم تنافسيتها** (عكس ما يمارس لدى العديد من الدول النامية التي يسجل غيابها في حل الكثير من المشاكل)

النمو المذهل لسنغافورا ودول آسيا الأخرى رغم اختلاف استراتيجياتها المختارة أحسن مثال على أن الاقتصاد العالمي يمكن أن يوفر أفضل الفرص للاستغلال إن ساهمت الدول في اغتنامها بشكل فعال. هذه **الديناميكية الجديدة بين الدول والمؤسسات** ينظر إليها من عدة زوايا (la nouvelle dynamique Etat-entreprise)

1- تسمح للدول أن تتدخل **بوضع محيط قانوني وجبائي وتنظيمي مكيف** لتطور المؤسسات في اطار قواعد المنافسة الدولية؛

2- قيادة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف كعضو في المنظمة العالمية للتجارة أو ثنائية الأطراف، **حيث تقترح حلول وتصوّت على الاتفاقيات التي تخدم مصالح اقتصادها الوطني ومؤسساتها**. كما تقوم بالبحث عن أشكال التكتل على المستوى الجهوي يخفف الضغط التنافسي الخارجي في بعض المجالات، حيث أن تاريخ تكوين الاتحاد الأوربي يثبت أن دول الأعضاء عرفت كيف تنظم أكبر حصة من مبادلاتها لصالح دول المجموعة وكيف تفرض نفسها مع العالم الخارجي كأكبر قوة تجارية عالمية مجتمعة في وجه الو.م.أ واليابان.

3- تساهم الدولة في تدعيم دورها من خلال **مجموعة من الترتيبات وإجراءات دعم عملية التصدير في اطار الذكاء الاقتصادي الاقليمي** بإنشاء شبكة دولية للخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل هيئات ضمان الجودة، التأمينات، التمويل،... وتسهر هذه الجهات على تسهيل عمل المؤسسات خاصة في الأسواق الصعبة الدخول.

4- أصبحت الدول **تلعب دور السمسرة**، حيث يساهم رجال السياسة في لعب دور الباحثين عن الأسواق أو الصفقات الدولية ويساهمون أكثر فأكثر في غزو الأسواق الخارجية لمؤسساتهم مثل ابرام أكبر العقود للأسلحة والتجهيزات الثقيلة وتشييد المشاريع الكبرى الخاصة بالبنى التحتية.

5- تساهم الدول بشكل ضروري (وحتمي) في **خلق محيط تنافسي داخليا لمواجهة العولمة** عن طريق تشجيع خلق المؤسسات وعدم التمييز بين القطاع العام والخاص والقيام بتطوير نظام التعليم والبحث العلمي والتقني وأنظمة الاحصاء والتنبؤ التي تزود المؤسسات بمعطيات ومعلومات تساعد على تطويرها مستقبلا.

وأخيرا، يمكن تعريف العولمة كما يلي:

- عبارة عن التحرير المستمر لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل والمواد الأولية.

- تعتبر مرحلة متطورة من مراحل تطور الرأسمالية الهادفة إلى توسيع الأسواق.

- عبارة عن الصراع التنافسي بين العوامل الثابتة نسبيا "الأقاليم" من أجل استقطاب العوامل المتنقلة دوليا (السياح، المستثمرين، رؤوس الأموال، العمال، ...).